محددات الأمان المصرفي في الجهاز المصرفي الجزائري من منظور مقررات لجنة بازل 3 - دراسة قياسية للفترة 2017-2009

Determinants of banking security in the Algerian banking system from the perspective of the Basel III Committee An econometric study for the period 2009-2017.

محمد إليفي
Mohamed Ilifi
جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة (الجزائر) ، m.ilifi@univ-dbkm.dz
حمزة بلغالم
Hamza Belghalem
جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة (الجزائر) ، h.belghalem @univ-dbkm.dz

تاريخ الاستلام : 2021.12.25 تاريخ المراجعة : 2021.12.27 تاريخ القبول : 2021.12.31

مستخلص : سعت لجنة بازل للرقابة المصرفية ضمن كل تعديلاتها إلى تعزيز وتوحيد آليات الإشراف المصرفي، وحفز المصارف ضمن احترامها لتدابير كفاية رأس المال ونسب السيولة إلى تحقيق درجة مقبولة من الأمان المصرفي، ضمن هذا التصور نهدف من هذا البحث إلى تبيان مدى مساهمة دعائم مقررات بازل 3 في تحقيق الأمان المصرفي في الجهاز المصرفي الجزائري لعينة مكونة من 14 مصرف تجاري للفترة (2009-2017)، وباستخدام نموذج بازل وبرنامج stata.15أفضت النتائج إلى وجود علاقة طردية موجبة بين كل من كفاية رأس المال والسيولة ودرجة الأمان المصرفي، ونظرا لأهمية دعائم بازل 3نوصي بضرورة أن تستجيب وحدات الجهاز المصرفي الجزائري وفي مقدمتها بنك الجزائر ممثلا في مجلس النقد والقرض إلى هذه التعديلات الصادرة عنها، حتى يتسنى لوحدات الجهاز المصرفي الجزائري الولوج إلى المنافسة العالمية.

الكلمات المفتاحية : مقررات لجنة بازل، الأمان المصرفي، كفاية رأس المال، السيولة، الربحية.

تصنيف JEL : C23 ، G21، G32 .

Abstract: In all of its amendments, the Basel Committee on Banking Supervision sought to strengthen and standardize banking supervision mechanisms, And motivate banks, within their respect for capital adequacy measures and liquidity ratios, to achieve an acceptable degree of banking safety, Within this perception, we aim from this research to show the extent to which the pillars of Basel III decisions contribute to achieving banking security in the Algerian banking system for a sample of 14 commercial banks for the period (2009-2017), using the panel model and the Stata.15 program, the results led to a positive direct relationship between each capital adequacy, liquidity and the degree of banking safety, Accordingly, we recommend, given the importance of Basel III pillars, that the units of the Algerian banking system should respond to these amendments, in order to be able to enter the global competition.

Keywords: Basel Committee decisions, banking safety, capital adequacy, Liquidité, rentabilité.
JEL Classification Codes: C23, G21,G32.

المؤلف المرسل : محمد إليفي، m.ilifi@univ-dbkm.dz

1. مقدمة

سعت لجنة بازل لرقابة المصرفية بعد كل انتكاسة تصيب عمل المصارف، إلى إيجاد حلول تسعى من ورائها إلى الإدارة الفعالة للمخاطر اللصيقة بالنشاط المصرفي وبالتالي السير نحو تحقيق أمان المصارف، فالمخاطر المصرفية عرفت تطورا في مضمونها وتعقدت في آثارها بفعل التطور الكبير في الصناعة المصرفية المعاصرة، واشتداد حجم المنافسة المصرفية المباشرة وغير المباشرة، فمن شأن هذه المخاطر أن تحول دون تحقيق الأمان المصرفي، لذا جاء تعديلات بازل 3 من خلال مختلف أساليبها الوقائية خاصة كفاية رأس المال و إدارة السيولة في المدى القصير والطويل وتعزيز الحوكمة إلى إعطاء المصارف خارطة نحو تحقيق الأمان المصرفي .

وباعتبار أن لجنة بازل تركت الحرية التامة للسلطات النقدية في كيفية تطبيق هذه التعديلات بما يتوافق وطبيعة كل جهاز مصرفي، سعى المشرع الجزائري ممثلا في مجلس النقد والقرض إلى إصدار مجموعة من الأنظمة لاسيما نظام رقم 11-04 المؤرخ في 24 ماي 2011 ونظام رقم 14-01 المؤرخ في 16 فيفري 2014 ، الذين يجسدون صراحة الاتجاه نحو تطبيق مقررات لجنة بازل 3، التي بدأ التطبيق الفعلي لها في جانفي 2013، وعليه يمكننا طرح السؤال الرئيسي الذي سيكون محور هذه الدراسة كما يلي:

ما مدى مساهمة أساليب لجنة بازل 3 في تحقيق الأمان على مستوى الجهاز المصرفي الجزائري؟.

على ضوء ما تقدم يمكن وضع مجموعة من الفرضيات التي يسعى الباحث لاختبارها وهي على النحو التالي:

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين الأمان المصرفي وكفاية رأس المال؛
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين الأمان المصرفي والسيولة المصرفية؛
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين الأمان المصرفي والربحية.

يعتبر الأمان المصرفي من أهم الركائز الأساسية التي يجب على المصارف مراعاته عند قيامها بأي نشاط ، بهدف التقليل من المخاطر التي يتعرض لها،خاصة في ظل البيئة المصرفية المعاصرة التي تحوط بها مخاطر متنوعة، وذلك من أجل المحافظة على السلامة المالية للمصارف بغية التوصل إلى جهاز مصرفي سليم يحافظ على حقوق المودعين و المساهمين.

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى معرفة أثر مقررات لجنة بازل 3 على درجة الأمان المصرفي الجزائري، وذلك من خلال بناء نموذج قياسي يربط بين متغيرات لجنة بازل 3 و الأمان المصرفي للعينة المدروسة لمعرفة درجة وإتجاه العلاقة بينهما، للخروج بتوصيات تساعد بنك الجزائري على تعزيز درجة استقرار وحداته المصرفية.

نظرا لطبيعة موضوع البحث ومحاولة الإجابة على السؤال الرئيسي واختبار صحة الفرضيات، فإننا سنعتمد على المنهج الاستنباطي بهدف وصف وتحليل مختلف أبعاد الدراسة، والمنهج الاستقرائي عن طريق استخدام الأدوات الإحصائية وأدوات الاقتصاد القياسي لتقدير أثر مقررات لجنة بازل 3 في تحقيق الأمان المصرفي.

نعتمد لأجل دراسة مضمون البحث على أسلوب التحليل الوصفي باستخدام المؤشرات الإحصائية لغايات الاستدلال والتحليل،ونماذج الاقتصاد القياسي لمعرفة طبيعة العلاقة بين المتغيرات المدروسة

2. الأمان المصرفي من منظور لجنة بازل

يعد الأمان المصرفي أحد المصطلحات التي تشكل أحد ركائز العمل المصرفي الثلاثة (السيولة، الربحية، الأمان المصرفي)، وقد عملت لجنة بازل للرقابة المصرفية في مختلف تعديلاتها إلى محاولة تحقيقه (إليفي و سرير، 2020، صفحة 36)، وذلك حتى يتسنى للمصارف المحافظة على إستمراريتها وقدرتها على مواكبة التطورات العالمية.

2.1. مفهوم الأمان المصرفي

يتكون مصطلح الأمان المصرفي من كلمتين وهما "الأمان" و"المصرف"، فالأمن و الأمان في اللغة فهما مصدران بمعنى الطمأنينة وعدم الخوف،فالأمان والخوف نقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان، بمعنى أن الإنسان لا تخلو حياته منهما فهو إما في أمان أو خوف، وليس الأمان متمثلا في اطمئنان الإنسان على حياته فقط بل يتعدى الأمان بمفهومه الشامل هذا الجانب إلى جوانب أخرى مهمة فهناك الأمان الفكري والأمان النفسي والأمان الاجتماعي والأمان الاقتصادي والمالي وغيره ،أما مصطلح المصرف فهي كلمة عربية مرادفة لكلمة المصرف والتي يرجع أصلها إلى كلمة bank الإنجليزية، وكلمة مصرف مأخوذة من أعمال الصرف أو التداول (سها، 2011، صفحة 13)، وعليه يقصد بالأمان المصرفي من وجهات نظر الأدبيات الاقتصادية والمالية الإحاطة والحذر من المخاطر المصرفية التي تتعرض لها البنوك التجارية من عملياتها التشغيلية ،وتتمثل هذه المخاطر بمخاطر السيولة ومخاطر رأس المال ومخاطر الائتمانية، ومخاطر سعر الفائدة (عمران، 2015، صفحة 471) ، وبالتالي يمكن التعبير عن الأمان المصرفي بمدى قدرة المصرف على امتصاص الخسائر الناتجة عن المخاطر النظامية وغير النظامية.

2.2. دور مقررات لجنة بازل 3 في تحقيق الأمان المصرفي

قبل التطرق إلى مساهمة لجنة بازل 3 في تحقيق الأمان المصرفي لابد من التطرف إلى لمحة مختصرة عن مقررات لجنة بازل الأول والثانية .

2.2.1. نظرة مختصرة عن بازل

تأسست لجنة بازل وتكونت من مجموعة الدول الصناعية العشر مع نهاية عام 1974 تحت إشراف بنك التسويات الدولية بمدينة بازل بسويسرا،وقد حدث ذلك بعدما تفاقمت أزمة الدون الخارجية للدول النامية وتزايد حجم ونسبة الديون المشكوك في تحصيلها التي منحتها البنوك العالمية ،وتعثر بغض هذه البنوك ،ويضاف إلى ذلك المنافسة القوية من جانب البنوك اليابانية للبنوك الأمريكية و الأوروبية بسبب نقص رؤوس أموال تلك البنوك،وقد تشكلت لجنة بازل تحت اسم لجنة الأنظمة والرقابة المصرفة وقد تكونت من ممثلين عن مجموعة الدول الصناعية العشر G10)غير أن هذه اللجنة لا تتمتع بصلاحيات قانونية لأعمال توصياتها بالدول الأعضاء ، وبالتالي فان المسألة تتطلب اعتماد محافظي البنوك المركزية في هذه الدول لتوصيات صادرة من تلك اللجنة وبرئاسة cooke محافظ انجلترا بمقر بنك التسويات الدولية غير أن هذه لجنة لا تتمتع بصلاحيات قانونية لأعمال توصياتها بالدول الأعضاء ، وبالتالي فان المسألة تتطلب اعتماد محا فضي البنوك المركزية في هذه الدول التوصيات الصادرة من تلك اللجنة (عبد المطلب، 2005، الصفحات 80-81)، ومن بين أهم أهداف الرئيسية لهذه اللجنة نذكر (عبد العال حمادة، صفحة 126) :

- المساعدة على تقوية النظام المصرفي الدولي، وخاصة بعد تفاقم أزمة المديونية لدول العالم الثالث ؛
- إزالة مصدر مم للمنافسة غير العادلة بين المصارف والناشئة من الفرو قات في المتطلبات الرقابية الوطنية بشأن رأس المال المصرفي، أي تقرير حدود دنيا لكفاية رأس المال المصارف؛

لهذا أقرت لجنة بازل عام 1988 ،وبعد اجتماعات ومشاورات متعددة من خلال فرق عمل متخصصة اتفاقا لوضع قواعد لكفاية رأس المال لدى البنوك، والمقصود بذلك وضع حدود دنيا لنسب رأس المال المتوفر للبنك مقابل القروض والتسهيلات الائتمانية، التي يمنحها المصرف لعملائه،وانطوت اتفاقية بازل1 على العديد من الجوانب لعل من أهمها لمزيد من التفاصيل راجع (اليفي، 2014، الصفحات 134-135)، (محي الدين الكلاب، 2007، الصفحات 30-35)، (عبد العال حمادة، صفحة 146):

- التركيز على المخاطر الائتمانية في حساب الحدود رأس المال؛

- الاهتمام بنوعية الأصول وكفاية المخصصات الواجب تكوينها: يتم التركيز على نوعية الأصول و مستوى المخصصات التي يتعين تكوينها للأصول و الديون المشكوك في تحصيلها وغيرها من المخصصات، ذلك لأنه لا معنى أن يفوق معدل كفاية رأس المال لدى بنك ما الحد الأدنى المقرر وفي ذات الوقت لا تتوفر لديه المخصصات الكافية فالعبرة بكفاية رأس المال أولا ثم يرد بعد ذلك حساب معدل كفاية رأس المال؛
- تقسيم دول العالم إلى مجموعتين من حيث أوزان المخاطرة الائتمانية: طبقا لهذا المنظور تم تقسيم دول العالم إلى مجموعتين من الدول، المجموعة الأولى تضم الدول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ودول ذات ترتيبات إقراضية خاصة مع صندوق النقد الدولي، حيث ينظر إلى هذه الدول على أنها ذات مخاطر أقل من باقي دول العالم، أما المجموعة الثانية فتضم باقي دول العالم التي تصنف على أنها ذات مخاطرة ائتمانية مرتفعة؛
- وضع أوزان ترجيحية مختلفة لدرجة مخاطر الموجودات: يختلف الوزن الترجيحي باختلاف الأصل من جهة، والملتزم بالأصل أي المدين من جهة أخرى،ومن هنا نجد أن لأصول المكونة للميزانية العمومية تندرج عند حساب معيار كفاية رأس المال من خلال خمسة أوزان وهي: صفر،10%، 20%، 50%، 100% ، ولإتاحة قدر من المرونة في مجال التطبيق للدول المختلفة، أعطت اللجنة حرية اختيار أوزان المخاطر للسلطات النقدية المحلية، والجدول التالي يمثل المخاطر المرجحة للأصول.

الجدول 1. أوزان المخاطر حسب أصناف الأصول الموجودات داخل الميزانية العمومية.

درجة المخاطرة	الموجودات
%0	النقدية+ المطلوبات من الحكومات المركزية و البنوك المركزية والمطلوبات بضمانات نقدية وبضمان أوراق مالية صادرة من الحكومات +المطلوبة أو المضمونة من حكومات وبنوك مركزية في بلدان OECD.
10% إلى 50%	المطلوبات من هيئات القطاع العام المحلية (حسبما يتقرر وطنيا)
%20	المطلوبات من بنوك التنمية الدولية وبنوك دول منظمة OECD +النقدية رهن التحصيل
%50	قروض مضمونة برهونات عقارية ويشغلها ملاكها .
%100	جميع الأصول الأخرى بما فيها القروض التجارية + مطلوبات من قطاع خاص + مطلوبات من خارج دول منظمة OECD ويتبقى على استحقاقها ما يزيد عن عام +مطلوبات من شركات قطاع عام اقتصادية +مساهمات في شركات أخرى + جميع الموجودات الأخرى

Source: (Torki M & Ghazi A, 2015, pp. 184-185)

- وضع معامل تحويل الالتزامات العرضية: الذي يحدد درجة المخاطر وفقا لطبيعة الالتزام ذاته، وبعد ذلك تحويله إلى داخل الميزانية مرجحا باستخدام الوزن الترجيحي للمدين، والجدول التالي يبين معامل تحويل الالتزامات خارج الميزانية؛

الجدول 2. أوزان المخاطرة المرجحة لعناصر خارج الميزانية

أوزان المخاطر	البنود
% 100	بنود مثيلة للقروض (مثل الضمانات العامَّة للقروض).
% 50	بنود مرتبطة بمعاملات حسن الأداء (خطابات الضمان، تنفيذ عمليَّات مقاولات أو توريدات).
% 20	بنود مرتبطة بمخاطر قصيرة الأجل تتمُّ بالتصفية الذاتيَّة (الإعتمادات المستنديَّة).

المصدر: (ناصر، 2006، صفحة 154)

- وضع كفاية رأس المال المصرفي: حيث يتكون هذا الأخير من مجموع رأس المال الأساسي ورأس المال المساند، ويحتوي رأس المال الأساسي على كل من رأس المال المدفوع والاحتياطات والأرباح غير الموزعة، ويستبعد منه شهرة المحل والاستثمارات في المصارف والمؤسسات المالية التابعة والاستثمارات المتبادلة في رؤوس أموال المصارف، أما رأس المال المساند فيضم الاحتياطات غير المعلنة، واحتياطات إعادة تقييم الأصول (إخضاعها لخصم قدره 55% من قيمتها للاحتياط من مخاطر تذبذبات أسعار هذه الأصول في السوق واحتمالات خضوعها للضريبة عن بيعها)، المخصصات المكونة لمواجهة أي مخاطر غير محددة (على لا تتجاوز 1.25% من الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر)، القروض المساندة (أن لا تزيد عن 50% من رأس المال المساند) وأدوات رأسمالية أخرى، مع عدم تعدي عناصر رأس المال المساند في مجموعها 100% من مجموع عناصر رأس المال الأساسي (اليفي، 2014، صفحة 135).

وقد أعطيت معادلة احتساب كفاية رأس المال وفق الشكل المبين أدناه (محمد مصطفى عبد الجلال، 2005، صفحة 1) :

$$\text{كفاية رأس المال} = \frac{(\text{رأس المال الأساسي} + \text{رأس مال المساند}) - \text{التنزيلات}}{\text{مجموع الأصول والالتزامات العرضية المرجحة العرضية بأوزان المخاطر}} \geq 8\%$$

2.2.2. نظرة مختصرة عن اتفاقية لجنة بازل 2

إثر الانتقادات الموجهة إلى اتفاقية بازل1، قامت لجنة بازل بإجراء تعديلات وإصدار" بازل 2" ، فلم تقتصر هذه الاتفاقية على إعادة النظر في مستلزمات رأس المال بإعادة مفهوم المخاطر بل أضافت إليها دعامتين جديدتين إحداهما متعلقة بالشفافية في نشر المعلومات والثانية تخص المراجعة الرقابية ،ومن أهم الأسباب الذي أدت إلى فشل مقررات لجنة بازل 1 في تحقيق الأمان المصرفي هي (غراية و بريش، 2015، صفحة 102):

- ركزت على المخاطر الائتمانية فقط، رغم أنه هناك مخاطر أخرى لا تقل تأثيرا على وضعية البنوك؛
- الخطر مرتبط بالعميل وليس بالدولة، وأعطيت الأولوية للدول الصناعية على باقي الدول؛
- لم تعد تواكب تطورات تقنيات إدارة المخاطر على مستوى البنوك و الابتكارات المالية .

وتتمثل أهم الدعائم الأساسية لجنة بازل 2في:

المتطلبات الدنيا لرأس المال : تمثل الدعامة الأولى، وحسب اتفاقية لجنة بازل الثانية لم يتغير مفهوم رأس المال ولا نسبته مقارنة بلجنة بازل الأولى ،وإنما شهد الاختلاف في توسيع المخاطر المصرفية وأساليب قياسها . بالنسبة للمخاطر الائتمانية تم إدخال تعديلات جذرية مست معاملات ترجيح المخاطر ،فلم تعد الأوزان تعطى حسب الطبيعة القانونية للمقترض ، وبالتالي أصبح كفاية رأس المال يحسب وفقا للمعادلة التالية (اليفي، 2014، صفحة 138) :

$$\text{كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال إجمالي} \left(\text{شريحة أولى} + \text{شريحة الثانية} + \text{شريحة الثالثة} \right)}{12.5 * (\text{صافي الأصول المرجحة بالمخاطر} + (\text{مقياس المخاطر السوقية} + \text{التشغيلية المخاطر})} \geq 8\%$$

عملية المراجعة الرقابية : تشكل الدعامة الثانية التي تستهدف فيها إلى تأكد السلطات الرقابية من أن وضعية رأس المال البنك وكفايته منسجمة مع بنية إستراتيجية المخاطر الإجمالية التي يحملها، وكذالك لتمكين هذه السلطات من التدخل بكفاءة وفعالية في حالة ما إذا كان رأس المال غير كافي لتغطية المخاطر القائمة، إذ تسند المراجعة الرقابية على مبادئ أساسية هي توقع ممارسة المصارف لأنشطتها بمستويات رأس المال تفوق الحدود الدنيا لرأس المال خاصة في الدول ذات الاقتصاديات الغير المستقرة ، و أن يتوفر لدى المصارف عمليات تقييم كفاية رأس المال الكلية وذالك بالعلاقة مع بنية مخاطرها، إلى جانب سعي السلطات الرقابية للتدخل في مرحلة مبكرة من أجل تفادي انخفاض رأس المال النسبة القانونية (بن شريف، 2016، صفحة 111) .

انضباط السوق : هي آخر دعامة تتمحور حول مدخل انضباط السوق من خلال زيادة إفصاح وتعزيز درجة الشفافية البنوك،حيث يعتبر الإفصاح الفعال ضروريا لتأكد من أن المشاركين في السوق باستطاعتهم فهم مخاطر المصرف وكفاية رأس المال (بن شريف، 2016، صفحة 112) .

2.2. 3. لجنة بازل3 وإسهاماتها في تحقيق الأمان المصرفي

جاءت اتفاقية لجنة بازل 3 كرد لفعل الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 خاصة بعد إفلاس العديد من البنوك نتيجة لفشل الاتفاقية الثانية في تأمين أسس متينة للأنظمة المصرفية ، وحمايتها من تداعيات الانهيار والتعرض للخسائر والإفلاس،ومن بين أهم أسباب فشل الاتفاقية الثانية في تحقيق الأمان المصرفي ما يلي:

إهمال لبعض أنواع المخاطر : رغم أن اتفاقية بازل 2 جاءت بمفهوم موسع للمخاطر المصرفية ،إلا أن هناك العديد من المخاطر أهملتها وساهمت بشكل كبير في إحداث الأزمة ومنها مخاطر التشغيلية،المخاطر الكبرى المرتبطة بالعمليات على المشتقات والتي شكلت نسبة هامة من نشاط البنوك نظرا للتطور الذي عرفته السوق المالية في السنوات الأخيرة (نجار، 2013، صفحة 279) ؛

نقص السيولة في المصارف : نتيجة خسارة العديد من المصارف لأموالها وتدهور حسابات ميزانياتها، فلم تعد تحتمل تقديم قروض لمصارف أخرى، ولم يعد باستطاعتها تجميع التمويل الكافي، ونظرا لنقص السيولة لجأت تلك المصارف إلى بيع أصولها، وهذا أحدث انخفاضاً إ ضافياً في أسعار الأصول، و أحدث المزيد من النقص في السيولة والمزيد من التدهور في ميزانيات البنوك فظهر ما يعرف بالحلقة المفرغة في الأزمة المالية، على أثر ذلك قام الناس(المتعاملون بالبورصة) ببيع أسهم البنوك التي يملكونها، فانخفضت أسعار الأسهم وتسارعت الانخفاضات نتيجة عمليات بيع أسهم تلك البنوك على المكشوف (فلاح و الكساسبة، 2009، صفحة 15)؛

المبالغة في عمليات التوريق المعقدة : حيث عمدت الكثير من البنوك إلى تخفيض متطلبات رأس المال من خلال التوريق وإعادة التوريق للأصول ونقلها من داخل الميزانية إلى خارجها، مظهرة بذلك معدل كفاية رأس المال أعلى من الواقع، علما أن التوريق هو عملية تتضمن تحويل الديون ضعيفة السيولة إلى سندات يتم تداولها في السوق (نجار، 2013، صفحة 279)؛

نقص رؤوس الأموال الملائمة : كشفت الأزمة المالية العالمية أن البنوك في مختلف دول العالم لا تتوفر على المستوى الكافي من الأموال الخاصة ذات النوعية الجيدة لتغطية المخاطر التي يكتنفها العمل المصرفي، والمقصود بها هي الشريحة الأولى بالتحديد التي تعتبر صغيرة جدا مقارنة مع حجم المخاطر الكبيرة التي تتعرض لها البنوك .ويعود السبب في هذا إلى الصعوبات التي وجدتها البنوك في تكوين النواة الصلبة أو ما يطلق عليها لمكون الرئيسي لشريحة الأموال الخاصة القاعدية في الوقت الحرج للأزمة (نجار، 2013، صفحة 278)؛

عدم كفاية شفافية السوق : بينت الأزمة المالية أن هناك نقصا في شفافية السوق نتيجة عدم كفاية مستوى الإفصاح المصرفي، مما عقد من تقييم الأموال الخاصة ومقارنتها من بنك إلى أخر، كما أن مؤسسات تقيم المخاطر قد عملت على تظليل المستثمرين من خلال منح تقييم عالي للمحافظ مالية تحتوي على أصول عالية المخاطر، وهو ما يعني أن هذه المؤسسات قد كانت تسعى بالدرجة الأولى إلى خدمة مصالحها الخاصة دون النظر لانعكاسات المعلومات المغلوطة على النظام المصرفي والاقتصاد (نجار، 2013، صفحة 278) .

الإفراط في المديونية : لجأت البنوك إلى بناء مديونية مفرطة داخل وخارج الميزانية وهذا من أجل التعظيم من أثر الرفع المالي وزيادة مرد وديتها، وقد ترافق ذلك مع تآكل تدريجي لمستوى ونوعية قاعدة رأس المال (نجار، 2013، صفحة 279).

وهذا ما أدى بإسراع الهيئات الرقابية الوطنية والدولية لتطوير قواعد ومعايير العمل المصرفي الحالية، ووضع معايير دولية حديثة تسهم في جعل المصارف أكثر قدرة على تحمل الصدمات، عبر تحديد وضعية مخاطر المصارف بطريقة أكثر شمولية، وقد كان للجنة بازل دور قيادي في هذا المجال، حيث قامت بإجراء تعديلات واسعة وجوهرية على الدعامات الثلاث لـ "بازل"2 ، بإصدار قواعد ومعايير جديدة شكلت معا ما يتوجب على المصارف الالتزام به مستقبلا والتي عرفت بإسم" بازل" 3 (زايدي، 2017، صفحة 167).

وعليه يمكن تعريفها بأنها مجموعة شاملة من التدابير والجوانب الإصلاحية المصرفية التي طورتها لجنة بازل للرقابة على المصرفية، لتعزيز الإشراف وإدارة المخاطر في القطاع المصرفي، وتهدف هذه التدابير إلى (عبد المطلب، الإصلاح المصرفي ومقررات لجنة بازل3، 2013، صفحة 314):

- تحسين قدرة القطاع المصرفي على استيعاب الصدمات والأزمات الناتجة عن ضغوطات مالية واقتصادية أيا كان مصدرها ؛
- تحسين إدارة المخاطر والحوكمة ؛
- تعزيز الشفافية والإفصاح في المصارف على المستوى العالمي.

2. 3. دور مقررات بازل3 في تعزيز ركائز الأمان المصرفي

يتمثل هذا الدور من خلال المحاور التي جاءت بها وهي (عريس و بحوصي، 2017، الصفحات 106-107) :

- رفع كمية ونوعية الأموال الخاصة عند حساب معدل كفاية رأس المال في المصارف، بغية الوصول إلى رأس مال فعلي يمكن المصارف من مواجهة المخاطر والأزمات التي تتعرض لها المصارف في فترات الضغط ، من خلال احتفاظ المصارف بقدر من رأس المال الممتاز"رأس المال الممتاز" رأس المال الأساسي"يتكون من رأس المال والأرباح المحتفظ بها بما يعادل على الأقل 4,5% من أصولها المرجحة بالمخاطر بزيادة عن نسبة 2% وفق لمقررات بازل الثانية؛
- تكوين احتياطي جديد "هامش الحفاظ على رأس المال"منفصل يتألف من أسهم عادية يعادل 2.5% من الأصول، فعلى البنوك زيادة كمية رأس المال الممتاز المحتفظ به لمواجهة الخائر المحتملة إلى 7% ويمكن للسلطات فرض قيود على توزيع البنوك للأرباح على المساهمين؛
- احتفاظ المصارف بنوع من الاحتياطات لمواجهة الآثار السلبية المترتبة عن الدورة الاقتصادية بنسبة مابين 0%و2,5% من رأس المال الأساسي وتوفير حد أدنى من مصادر التمويل المستقر،ورفع معدل رأس المال الأساسي من 4% إلى 8 % وعدم احتساب الشريحة الثالثة في معدل كفاية رأس المال؛
- زيادة نسبة كفاية رأس المال من 8% إلى10,5% والتركيز على جودة رأس المال بتوفير قدر أكبر من رأس المال المكون من حقوق المساهمين في إجمالي رأس مال المصرف وبالتالي أصبح معدل كفاية رأس المال وفقا للمعادلة التالية : الشريحة الأولى (رأس المال الأساسي+رأس المال المساند)+الشريحة الثانية/مخاطر الائتمانية+مخاطر السوق+مخاطر التشغيلية≤ 10,5%.
- تعزيز تغطية المخاطر بالأخذ بعين الاعتبار كل المخاطر التي يمكن أن تلحق بالمصرف أثناء أداء نشاطه بما فيها مخاطر الأطراف المقابلة في عقود المشتقات والتو ريق،إذ خصصت جزء من رأس مالها لتغطيتها والتي أهملتها في الاتفاقية بازل 2، ويؤدي هذا ما يساعد المصرف على استيعاب الخسائر؛
- الحد من التوسع في منح القروض ومخاطرها، في هذا الصدد تم إدخال الرافعة المالية لأجل كبح التوسع المفرط في القروض المصرفية، هذا الأخير كان له الأثر الكبير في إفلاس المصارف بسب عدم كفاية الأموال الخاصة لامتصاص الخسائر،حيث عمدت المصارف التي تتبع أسلوب التقييم الداخلي للمخاطر إلى منح أوزان ترجيحية صغيرة لتوظيفها من أجل زيادة اثر الرفع المالي؛

- التقليل من المخاطر النظامية من خلال جعل الاقتصاديات أقل حساسية اتجاه المخاطر وذلك من خلال تقديمها لنسبة الرافعة المالية والتي تساعد على احتواء ضغط من على أساس المخاطر الشرط وتدابير لرفع مستويات رأس المال البنوك في الأوقات الجيدة لحد من تقلبات الدورة الاقتصادية (عمار و مجدوب، 2017، صفحة 114)،وكذلك توفير نسب عالية من رأس مال لاستعاب أنواع الخسائر المرتبطة بالأزمات مماثلة لتلك التي شهدت في الأزمة المالية (Thompson, 2012, p. 167)، وفي نفس هذا السياق قامت لجنة بازل بتعزيز إدارة المخاطر عن طريق اختبارات التحمل أو اختبارات الضغط التي تعتبر أداة هامة لإدارة مخاطر من قبل المصارف كجزء من إدارتها الشاملة للمخاطر حيث أصبحت هذه الاختبارات في السنوات الأخيرة من أهم الأدوات السلامة الاحترازية على المستوى الكلي والجزئي في القطاع المصرفي، وذلك لان اختبارات التحمل غالبا بتقييم عنصرين أساسيين في المصرف، هما الملاءة، والسيولة (حنيفة و بن زابة، 2014، صفحة 64)، لأن وجود مشكلات في أحدهما يمكن أن يتسبب في خسائر ضخمة من شأنها أن تؤثر على درجة الأمان المصرفي.
- توفير الأصول السائلة عالية الجودة: باحتفاظ المصارف بأصول سائلة سواء على المدى القصير والطويل الأجل أي (نسب السيولة على المدى القصير والطويل)،و تهدف من خلال ذلك إلى توفير موارد مستقرة تضمن لأي مصرف مواصلة نشاطه بشكل سليم في فترات ضغط قد تمتد في المستقبل، مما يؤثر سلبا على نشاط المصرف وأصوله وبالتالي على درجة أمانها، ويتم حسابها هذين النسبتين (عياش و العايب، 2018، الصفحات 87-88) :

$$\text{نسب السيولة قصيرة الأجل} = \frac{\text{الأصول السائلة عالية الجودة}}{\text{التدفقات النقدية الصافية خلال 30 يوم}} \geq 100\%$$

$$\text{نسب السيولة طويلة الأجل} = \frac{\text{الموارد المتاحة لسنة}}{\text{الحاجة للتمويل المستقر لمدة سنة}} \geq 100\%$$

- تعزيز إرساء مبادئ الحوكمة المصرفية عن طريق تعزيز درجة الإفصاح وشفافية المعلومات في المصارف؛

3. قياس أساليب تحقيق الأمان في النظام المصرفي الجزائري

يدور مضمون هذا الجزء في البحث عن قدرة أساليب لجنة بازل 3 المطبقة ضمن الأنظمة والتعليمات والقرارات الصادرة عن مجلس النقد القرض سنة 2010، في تحقيق عنصر الأمان المصرفي لوحدات الجهاز المصرفي ، لذا سنحاول بناء نموذج قياسي يوضح نختبر به فرضيات البحث إلى ما قدمته البحوث العلمية المحكمة (الدراسات السابقة) سواء الوطنية منها أو الأجنبية،

3.1. الطريقة والأدوات المتبعة

ينبغي لاختبار الفرضيات المعطاة في مقدمة الدراسة تحديد الطريقة والأدوات المتبعة كما يلي:

1.1.3 عينة وفترة الدراسة

يتكون النظام المصرفي من 20 مصرف منها 6 مصارف عمومية و14 مصرف خاص كما هو موضح في الجدول رقم (03)، غير أن مجتمع الدراسة التي تم دراسته يتكون من أربعة عشر مصرف كعينة للدراسة، شملت ستة مصارف عمومية(البنك الوطني الجزائري BNA، بنك التنمية المحليةBDL، البنك الجزائر الخارجي BEA، بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR، القرض الشعبي الجزائري CPA والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP)،وثمانية مصارف خاصة (المؤسسة العربية المصرفية الجزائر ABC، سوسيتي جينيرال الجزائر SGA ،بنك الخليج الجزائر AGB، ترست بنك الجزائر TRUST، بي .ن . بي الجزائرBNP، بنك البركة الجزائر BAR، مصرف السلام الجزائرSMB ، وفرنسا بنك الجزائر FRB) ، وقد تم استبعاد المصارف الأخرى نتيجة لعدم توفر المعلومات الكافية خلال فترة الدراسة.

الجدول 3. عدد المصارف العاملة في النظام المصرفي الجزائري

نوع المصرف	المصارف العمومية	المصارف الخاصة
	بنك الجزائر الخارجي، البنك الوطني الجزائري،القرض الشعبي الجزائري،بنك الفلاحة والتنمية الريفية،الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، بنك التنمية المحلية.	بنك البركة الجزائري،سيتي بنك الجزائر،بنك الخليج الجزائر، فرنسا بنك الجزائر، بنك الإسكان للتجارة والتمويل الجزائر،نتيكيس الجزائر،سوسيتي جينيرال الجزائر،ترست بنك الجزائر،البنك العربي الجزائر،اتش اس بي سي الجزائر،المؤسسة العربية المصرفية الجزائر،مصرف السلام الجزائر،كريدي أكريكول كوربورات وأنفستمانت بنك ألجيري ،بي ن بي باريباس الجزائر.

المصدر : (مادة وحيدة، 2017)

2.1.3. تحديد متغيرات الدراسة

تتحدد متغيرات الدراسة بناء على أسلوب الانحدار المتعدد كنموذج للقياس الاقتصادي من جهة، وعلى ما جاء في الدراسات التجريبية من جهة أخرى ضمن الجدول الآتي:

الجدول 4. متغيرات الدراسة القياسية

المتغير التابع		
رمز	اسم المؤشر	البيان
bS	الأمان المصرفي	يقصد به الإحاطة والحذر من المخاطر المصرفية التي يتعرض لها المصرف من عملياته التشغيلية ويعبر عنه بالعلاقة التالية: الأمان المصرفي $= \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر}}$
المتغيرات المستقلة		
cook	معدل كفاية رأس المال	هذا المؤشر يقيس قدرة رأس المال على مواجهة المخاطر المصرفية، ويعبر عنه بالصيغة التالية : (رأس المال الأساسي+رأس المال المساند)/(مخاطر الائتمانية+مخاطر السوق+مخاطر التشغيلية)×
ROA	معدل العائد على الأصول	تعبر هذه النسبة عن مدى كفاءة المصرف في توليد الأرباح من أصوله، ويحسب كالتالي: $\frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{إجمالي الأصول}}$ ؛
ROD	معدل العائد على الودائع	يقيس قدرة المصرف على توليد الأرباح من الودائع، ويحسب بالعلاقة التالية: $\frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{إجمالي الودائع}}$
Lq	السيولة	يقيس قدرة المصرف على مواجهة التزاماته الفورية والمتوقعة من خلال النقد الجاهز، ويمكن التعبير عنها رياضيا بـ (النقد في الصندوق +النقد لدى البنك المركزي+أرصدة سائلة في المصارف الأخرى)/إجمالي الودائع.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على (اليفي، 2014، الصفحات 309-310)

3.1.3. بيانات وأدوات الدراسة

تم جمع البيانات المالية من خلال الميزانية وجدول حسابات النتائج للمصارف محل الدراسة خلال الفترة الممتدة من سنة 2009-2017 بناء على معطيات وبيانات التقارير السنوية لهذه المصارف من النشرة الرسمية للإعلانات القانونية الصادرة عن المركز الوطني للسجل التجاري، وتفريغها ضمن برنامج (stata.15)، ولأن الغاية من الدراسة التطبيقية هي بناء نموذج قياسي يبين طبيعة العلاقة بين متغيرات نموذج الانحدار المتعدد لعينة من المصارف الجزائرية خلال الفترة الزمنية المحددة، لجأنا إلى استخدام نماذج البانل أو ما يعرف ببيانات السلاسل الزمنية المقطعية الذي يجمع بين خصائص البيانات المقطعية والسلاسل الزمنية.

2.3, عرض وتحليل النتائج

نسعى في هذا الصدد بناء على مضمون طريقة وأدوات الدراسة التطبيقية إلى استخراج وتحليل نتائج نموذج البانل الأمثل كما هو موضح فيما يلي:

1.2.3. المفاضلة بين النماذج البانل

نعلم أن نموذج البانل يحتوي على ثلاثة نماذج هي التجميعي، الثابت والعشوائي، لذلك ينبغي بداية بناء نموذج البانل لكل نوع بالاستعانة ببرنامج (stata.15)كما هو مبرز في الجدول أسفله:

الجدول 4. نتائج مخرجات تقدير نماذج البانل.

المتغيرات التفسيرية	نموذج الأثر التجميعي	نموذج التأثيرات الثابتة	نموذج التأثيرات العشوائية
Cook	0.8783344	0.5178167	0.6506926
	(0.000)***	(0.000)***	(0.000)***
ROA	-1.062624	-0.6641886	-0.6816442
	(0.091)*	(0.239)	(0 .227)
ROD	0.1448737	-0.1060517	-0.0103431
	(0.439)	(0.509)	(0.949)***
Lq	0.605211	0.6821245	0.6580856
	(0.000)***	(0.000)***	(0.000)***
الثابت (c)	-0.1307024	0.0923039	-0.1107425
	(0.000)***	(0.000)***	(0.000)***
Number of obsevation	126	126	126
R-squared	0.9423	0.9269	-
Adjusted R-squared	0.9332	0.9198	-
Prob (F-Stat)	0.0000	0.0000	0.0000

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات نتائج برنامج(stata .15)

من أجل اختيار نموذج بانل الملائم لدراستنا (المفاضلة بين النماذج الثلاثة) بإجراء مجموعة من الاختبارات الضرورية الآتية:

اختبار Breusch and Pagan : نستعين به للمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات العشوائية، تصاغ فرضية هذا الاختبار كما يلي :

$$\begin{cases} H_0: \text{لا يوجد تأثيرات عشوائية (نموذج تجميعي)} \\ H_1: \text{يوجد تأثيرات عشوائية} \end{cases}$$

يفضي هذا الاختبار ضمن برنامج (stata .15)إلى حساب كل من(01)chibar2 وProb > chibar2، كانت نتائجه في الجدول الآتي:

الجدول 5. نتائج اختبار Breusch and Pagan.

chibar2(01)	38.66
Prob > chibar2	0.0000

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات نتائج برنامج(stata .15)

نلاحظ من خلال الجدول أن قيمةProb >chibar2 دالة إحصائيا أي أقل من 5%، لذا نقبل الفرضية البديلة (H_1) التي تشير إلى وجود تأثيرات عشوائية، بمعنى أن نختار هنا نموذج تأثيرات عشوائية.

اختبار Hausmantest : يستخدم للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية، تصاغ وفق فرضيتين::

$$\begin{cases} H_0 : \text{نموذج التأثيرات العشوائية} \\ H_1 : \text{نموذج التأثيرات الثابتة} \end{cases}$$

يستند هذا الاختبار كأداة للمفاضلة عبر حساب كل من chi2(4)وProb>chi2الذي كانت نتائج باستخدام برنامج (stata 15.)ضمن الجدول أسفله:

الجدول 6. نتائج اختبار Hausman.

chi2(4)	13.08
Prob>chi2	0. 0109

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات نتائج برنامج(15. stata)

يتبين من قيمة Prob>chi2 الموجودة في الجدول أعلاه أن القيمة الاحتمالية للاختبار دالة إحصائيا عند 5%، ما يدعونا إلى قبول فرضية البديلة (H_1) وإعتبار نموذج التأثيرات التأثيرات هو الأفضل مقارنة بنموذج التأثيرات العشوائية .

اختبار فيشر المقيد: يمثل اختبار للمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة، من خلال التحقق من وجود آثار فردية ضمن فرضتين معطاة كما يلي:

$$\begin{cases} H_0 : \left(\text{نموذج تجميعي}\right) \text{لا يوجد تأثيرات ثابتة} \\ H_1 : \text{يوجد تأثيرات ثابتة} \end{cases}$$

الجدول 7. نتائج اختبار فيشر المقيد.

F(13, 108)	6.42
Prob>chi2	0.0000

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات نتائج برنامج(15. stata)

يتضح من نتائج هذا الاختبار أن قيمة **(13, 108)**Fالتي تساوي **6.42** هي دالة إحصائيا عند مستوى معنوية 5% (لأن: Prob> F=0.0000<0.05)، بالتالي نقبل الفرضية البديلة (H_1) التي تشير إلى وجود تأثيرات ثابتة في النموذج، وعليه أفضل نموذج ضمن هذا الاختبار هو نموذج تأثيرات ثابتة.

2.2.3. دراسة صلاحية النموذج الأمثل

يتجلى لنا انطلاقا من حصر ومقارنة نتائج الاختبارات الثلاثة السابقة أن أمثل نموذج للتعبير عن العلاقة بين متغيرات الدراسة هو النموذج التأثيرات الثابتة، لكن قبل الأخذ بنتائجه ينبغي التأكد من خلوه من المشاكل القياسية، المتمثلة في كل من مشاكل الارتباط الذاتي للأخطاء ومشكلة عدم ثبات التباين:

اختبار Wooldridge : يقيس الارتباط الذاتي للأخطاء درجة الارتباط بين القيم لنفس المتغيرة خلال فترة زمنية محددة وليس بين متغير أو أكثر، يوجد عدة اختبارات لقياسه من أهمها اختبار Wooldridge (جيلالي التومي، 2018، صفحة 238)، عبر الأمر xtserial. في برنامج (15. stata)، حيث كانت نتائج هذا الاختبار كما يأتي:

```
xtserial bs cook ROA ROD lq
Wooldridge test for autocorrelation in panel data
H0: no first-order autocorrelation
F(  1,        13) =    13.758
Prob > F =      0.0026
```

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات نتائج الأمر(xtserial) في برنامج(stata .15).

أظهرت نتائج اختبار الكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي ضمن اختبار Wooldridge أن القيمة الاحتمالية أقل من 0.05 التي تسمح برفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة (وجود مشكلة ارتباط ذاتي).

اختبار Modified Wald test : يهدف إلى معرفة عدم تجانس التباين، هذا الأخير يؤثر في تقديرات تباين مقدرات النموذج، يتم الاستعانة لمعرفة وجود هذا المشكل من عدمه بإختبار Modified Wald test ضمن الخاصية التي يتيحها الأمر (xttest3) في برنامج (stata .15)، مثلما يشير إليه نتائج الأمر أدناه:

```
xttest3
Modified Wald test for groupwise heteroskedasticity
in fixed effect regression model
H0: sigma(i)^2 = sigma^2 for all i
chi2 (14)  =    3442.07
Prob>chi2 =      0.0000
```

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات نتائج الأمر(xttest3) في برنامج (stata .15).

نستنتج من نتائج اختبار Modified Wald test أن نموذج الأثر العشوائي يعاني من مشكلة عدم تجانس التباين، نظرا لأن القيمة المعنوية الإحصائية Prob > F هي أقل من 5% (رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة).

3.3. النموذج المقدر وتحليل النتائج: تفيد اختبارات وجود المشاكل القياسية في نموذج التأثيرات الثابتة التي قمنا بها إلى احتوائه على مشكلتي الارتباط الذاتي للأخطاء وتجانس التباين، ولمعالجة هذه المشاكل نستعمل طريقة تصحيح الأخطاء في بيانات السلاسل الزمنية المقطعية أو ما يعرف بطريقة PCSE (Danie, 2007, p. 285)، نلجأ إليها في حالة ما إذا كانت سلسلة البيانات المقطعية أكبر من عدد الفترات الزمنية، كما تعد من أهم الأساليب المستخدمة في البيانات السلاسل الزمنية المقطعية التي تكون فيها عدد المشاهدات قليلة (إليفي و سرير، 2020، صفحة 47)، وبإدخال البيانات ضمن الأمر (xtpcse) تأتي النتائج كالتالي:

```
Linear regression, correlated panels corrected standard errors (PCSEs)

Group variable:    ind                             Number of obs      =       126
Time variable:     YEAR                            Number of groups   =        14
Panels:            correlated (balanced)           Obs per group:
Autocorrelation:   no autocorrelation                                 min =         9
                                                                      avg =         9
                                                                      max =         9
Estimated covariances      =       105            R-squared          =    0.8976
Estimated autocorrelations =         0            Wald chi2(4)       =   1017.81
Estimated coefficients     =         5            Prob > chi2        =    0.0000
```

bs	Panel-corrected Coef.	Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
cook	.8783344	.140247	6.26	0.000	.6034553	1.153213
ROA	-1.062624	.8014927	-1.33	0.185	-2.63352	.5082734
ROD	.1448737	.166551	0.87	0.384	-.1815603	.4713077
lq	.605211	.0569064	10.64	0.000	.4936764	.7167456
_cons	-.1307024	.0183673	-7.12	0.000	-.1667017	-.0947031

المصدر:من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات نتائج الأمر(xtpcse)في برنامج (stata .15).

بعد معالجة مشكلتي الإرتباط الذاتي للأخطاء وعدم تجانس التباين، يكتب النموذج الأمثل وفق الصيغة التالية:

$$Bs = -0.1207024 + 0.8782244\ COOK - 1.062624ROA + 0.1448727ROD + 0.695211LQ$$

انطلاقا من نتائج الانحدار المتعدد الأمثل الذي تم استخراجه stata والمعطى كمايلي :

يقدر الحد الثابت ب 0.1207024- ويعني أنه مع انعدام المتغيرات المستقلة الأربعة (cook. Lq. ROA ROD) المؤثرة في النموذج فإن درجة الأمان تلغ 0.120702 -0. وهو ما يعني أنه يوجد أساليب غير مدرج في النموذج، ولكنها مطبقا من طرف الوحدات المصرفية تؤثر سلبا على درجة الأمان المصرفي، كما تظهر المعادلة أيضا على وجود علاقة طردية بين كفاية رأس المال المحسوبة وفقا للنظام رقم 14-01 الصادر في 16 فيفيري2014 ودرجة الأمان المصرفي، التي يبرزها معامل الانحدار الجزئي الموجب الذي بلغ 0.8782244، أي أن زيادة كفاية رأس المال بـ 1% يزداد الأمان المصرفي ب 0.8782244 % وهذا ما بينته لجنة بازل في جميع تعديلاتها، و أكدته نتائج بعض الدراسات في الصدد (عياش، الهلول، و عبد الرحمان عمر، 2014)، (تانيا و خيوكة، 2014) (عمي السعيد، 2016) (إليفي و سرير، 2020)؛

ويتبين أيضا من خلال معادلة الانحدار المتعدد أنه توجد علاقة طردية بين السيولة ودرجة الأمان المصرفي، حيث جاء معامل الانحدار موجب وقدره 0.695211 ما يعني أن زيادة السيولة 1% يؤدي إلى زيادة الأمان المصرفي ب 0.695211 وهو ما أكدته دراسة (بهيم مصباح، 2008)، ويتجلى كذلك أنه هناك علاقة طردية غير معنوية مابين الربحية ممثلة بالمتغيرين ROA، ROD والأمان المصرفي وهو ما يوافق مع الدراسة (قدي و بلقسور، 2017) .

4. خاتمة

إن الإجابة على السؤال الرئيسي ارتبط بالبحث في ما مدى صحة أو نفي الفرضيات المعطاة في مقدمة البحث ،وبعد الدراسة والتحليل النظري والتطبيقي كانت الإجابة عليها (الفرضيات) كما يلي :

الفرضية الأولى تنص على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين كفاية رأس المال ودرجة الأمان المصرفي،وعليه عند ربط الجانب النظري بالجانب التطبيقي نؤكد على صحة هذه الفرضية من خلال نتائج النموذج المتوصل إليه والتي تشير على أنه كلما ارتفعت كفاية رأس المال بوحدة واحدة يرتفع درجة الأمان المصرفي الجزائري ب 0.996 % ؛

الفرضية الثانية تنص على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين درجة الأمان المصرفي و السيولة فهي صحيحة، وذلك استنادا إلى الجانب التطبيقي الذي يثبت أنه كلما ارتفعت السيولة بوحدة واحدة،يرتفع الأمان المصرفي ب0,0269 وحدة؛

الفرضية الثالثة غير صحيحة لأن التقدير القياسي أثبت عدم وجود دلالة معنوية بين متغيري الربحية والأمان المصرفي.

وبعد اختبار الفرضيات أعلاه يمكننا تقديم مجموعة من النتائج التالية :

- تحترم وحدات الجهاز المصرفي النظام 14-01 الصادر في 2 فيفري والمتوافق مع مقررات لجنة بازل 3، ما يساهم في تحقيق الأمان المصرفي للوحدات المصرفية؛
- يساهم تقوية رأس مال المصارف الجزائرية استنادا إلى مقررات لجنة بازل 3 في قدرتها على امتصاص الخسائر خاصة في ظل تراجع الاقتصاد الجزائر الناجم عن تراجع أسعار المحروقات.
- أصبحت المصارف الجزائرية خلال الفترة المدروسة (تراجع أسعار المحروقات التي ساهمت في انخفاض مستويات السيولة المحلية والمصرفية) تبحث عن توظيفات أكثر سيولة وأقل ضمان لتسديد التزاماتها وعدم توقفها عن الدفع وزيادة ثقة دائنيها، وهو ما يفسر عدم إعطاء مؤشر الربحية ضمانا للمصارف الجزائرية لتحقيق تحقق الأمان المصرفي.
- تسمح السيولة للوحدات الجهاز المصرفي على تسديد أموال المطلوبات وعلى رأسها أموال المودعين وتعبئة الموجودات وأهمها القروض، وبالتالي زيادة الثقة بها وتحقيق الأمان المصرفي؛

- تصبح السيولة في ظل أزمة السيولة المصرفية التي تعاني منها المصارف الجزائرية خلال الفترة المدروسة دعامة مهمة لتحقيق الأمان المصرفي، لاسيما في المدى القصير نظرا لدورها في زيادة الثقة في المصارف وعدم حدوث تهافت لسحب الودائع

وبالنظر إلى النتائج السابقة الذكر وتدارك النقائص في الأساليب الفعالة وترقية الأساليب الأخرى لتحقيق الأمان المصرفي في الوحدات الجهاز المصرفي الجزائري فإننا نقدم مجموعة التوصيات التالية:

- ما يلاحظ أن النظام المصرفي الجزائر لم يحترم الآجال التي وضعتها لجنة بازل في تعديلاتها، وبالنظر إلى قدرة الأساليب الصادرة عنها لتحقيق الأمان المصرفي، ينبغي أن تستجيب وحدات الجهاز المصرفي الجزائري وفي مقدمتها بنك الجزائر ممثلا في مجلس النقد والقرض إلى هذه التعديلات حتى يتسنى لوحدات الجهاز المصرفي الجزائري الولوج إلى المنافسة العالمية ؛
- تطوير وترقية تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية في كل الوحدات الجهاز المصرفي حتى تستقطب المزيد من الموارد المالية وبالتالي زيادة حجم السيولة ، بالإضافة إيجاد أساليب وطرق فعالة لإدارة السيولة خاصة الفائض منها، حيث شهدت السنوات الطفرة البترولية، ارتفاع السيولة لدى وحدات الجهاز المصرفي مما أثر سلبا على الربحية وعلى الأمان المصرفي .

5. قائمة المصادر والمراجع

اليفي محمد. (2014). *أساليب تندية مخاطر التعثر المصرفي في الدول النامية مع دراسة حالة الجزائر*. جامعة الشلف، الشلف: أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التجارية. جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف. الجزائر.

بن ربيع حنيفة، و عبد المالك بن زابة. (2014). اختبارات التحمل كالآلية لإدارة المخاطر المصرفية. *مجلة جديد الاقتصاد* ،المجلد9،العدد1، ص: 64 .

حمزة جيلالي التومي. (2018). إختبار تأثير بعض العوامل على هيكل رأس البنوك الجزائرية الخاصة –دراسة تطبيقية خلال الفترة (2009-2014). *مجلة الاقتصاد الجديد* ، المجلد 19 ،العدد 2، ص: 238.

حمزة عمي السعيد. (2016). *دور التنظيم الإحترازي في تحقيق الإستقرار ودعم التنافسية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 200*-2016، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية . جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

حياة نجار. (2013). اتفاقيات بازل 3 وأثرها المحتملة على النظام المصرفي الجزائري. *مجلة العلوم الاقتصادية والعلوم التسيير*.المجلد 13 (العدد 13). ص ص: 278-279.

زبير عياش، و سناء العايب. (2018). تطبيق إصلاحات لجنة بازل3 في البنوك العربية مع الإشارة إلى حالة البنوك الخليجية (السعودية، الإمارات، البحرين). م*جلة شمال إفريقيا* ، مجلد 14 (العدد 18)، ص ص: 87-88.

زهير غراية، و عبد القادر بريش. (2015). مقررات بازل 3 ودورها في تحقيق مبادئ الحوكمة وتعزيز الاستقرار المالي والمصرفي العالمي. *مجلة الاقتصاد والمالية* (العدد0)، ص: 102.

سليمان علي سها. (2011). *دراسة تحليلية للعوامل المؤثرة على درجة الأمان المصرفي –دراسة مقارنة على المصارف العامة والخاصة في الساحل السوري*،مذكرة الماجستير في إدارة أعمال. جامعة تشرين، كلية الاقتصاد، سوريا.

سليمان ناصر. (2006). النظام المصرفي واتفاقيات لجنة بازل. مجلة العلوم الإقتصادية و علوم التسيير،المجلد 6 ، (العدد 6)، ص 154.

طارق عبد العال حمادة. *التطورات العالمية وانكساتها على أعمال البنوك، سلسلة البنوك التجارية"قضايا معاصرة"* . الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر والتوزيع.

عبد الباسط محمد مصطفى عبد الجلال. (2005). نظرة تحليلية لتطبيق مقررات لجنة بازل 1 في السودان. *مجلة المصرفي*، (العدد 35).

عبد الحميد عبد المطلب. (2005). *العولمة واقتصاديات البنوك*. الإسكندرية: الدار الجامعية.

عبد الحميد عبد المطلب. (2013). *الإصلاح المصرفي ومقررات لجنة بازل3*. الاسكندرية: الدار الجامعية.

- عبد المجيد قدي، و رقية بلقسور. (2017). تأثير المخاطر على كفاية رأس مال البنوك الإسلامية في الجزائرية دراسة قياسية خلال الفترة 2009-2015. *مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية* ، المجلد 4 (العدد 2)، ص ص: 1-20.

عريس عمار، و بحوصي مجدوب. (2017). تعديل مقررات لجنة بازل وأثرها في تحقيق الاستقرار المصرفي. *مجلة البشائر*، جامعة بشار ، المجلد 3 (العدد 1)، ص ص : 106-107.

قادر عبد الرحمان تانيا، و عامر فاضل توفيق خيوكة. (2014). تقيم وتحليل مؤشرات المخاطر المالية المصرفية وأثرها على درجة الأمان المصرفي باستخدام النماذج السلاسل الزمنية ذات المقاطع العرضي،العدد 99. *مجلة الإدارة والإقتصاد* ، المجلد 37 (العدد 99).

ماهر عياش، محمد عبد الغني الهلول، و الحارس عبد الرحمان عمر. (2014). محددات كفاية رأس المال وأثرها على درجة الأمان المصرفي دراسة تطبيقية على المصارف السورية. *مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية* (المجلد 36).

مجد عمران. (2015). أثر المخاطر المصرفية في درجة الأمان المصرفي في المصارف التجارية الخاصة في سوريا نموذج مقترح. *مجلة جامعة التشرين للبحوث والدراسات العلمية* .

محمد إليفي، و عبد القادر سرير. (2020). محددات الأمان المصرفي باستخدام نظام التصنيف الأمريكي كاملز (CAMELS)- دراسة حالة النظام المصرفي الجزائري للفترة (2009-2017). *مجلة الاستراتيجية والتنمية* .

محمود بهيم صباح بهيم مصباح. (2008). العوامل المؤثرة على درجة أمان البنوك التجارية العاملة في الفلسطيني، مذكرة الماجستير في إدارة أعمال. فلسطين: الجامعة الإسلامية غزة.

مريم بن شريف. (2016). الاستقرار لمالي ومشكلة التعثر المصرفي حالة الدول العربية الفترة 2007-2011،أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص مالية نقود وبنوك، الجزائر.

مريم زايدي. (2017). اتفاقيات بازل 3 لقياس كفاية رأس المال وعلاقتها بإدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامي –دراسة حالة مصرف أبو ظبي الإسلامي ،أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية،جامعة محمد يضر، بسكرة، الجزائر.

مناصير علي فلاح وعبد الكريم الكساسبة. (2009). *الأزمة المالية العالمية حقيقتها. أسبابها.. تداعياتها وسبل العلاج*، المؤتمر العلمي الدولي السابع حول" تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال، التحديات، الفر ص، الآفاق،3-4، نوفمبر الأردن.

ميساء محي الدين الكلاب. (2007). دوافع تطبيق دعائم بازل 2 وتحدياتها دراسة تطبيقية على المصار ف العاملة في فلسطين، رسالة الماجستير . غزة.

مادة وحيدة. (2017). مقرر رقم 17 مؤرخ في 2 جانفي 2017، المتضمن نشر قائمة البنوك وقائمة المؤسسات المالي الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد2،السنة الرابعة والخمسون، المطبعة الرسمية.

Danie, H. (2007). TRobust Standard Errors for Panel Regressions with Cross-Sectional Dependencehe. Stata Journal. Vol 07 (Number 3). p. 285.

Thompson, E. (2012). Dodd-frank and Basel III's Skin in Game Divergence and Why it is Good for the International Banking System. Vol 02 (No 02). p. 167.

Torki M, A.-F., & Ghazi A, A. (2015). Capital Adequacy of the Jordanian Banking Sectorfor the Period 2000-2013. International Management Sciences , Vol. 5 (No.1). pp. 184-185. Journal of Academic Research in Accounting, Finance and

6. الملاحق

الملحق 1. تقدير نماذج بانل الثلاثة (نموذج التجميعي، نموذج التأثيرات الثابتة، نموذج التأثيرات العشوائية)

النموذج التجميعي

```
. reg bs cook ROA ROD lq
```

Source	SS	df	MS		
Model	16.6299976	4	4.15749939	Number of obs	= 126
Residual	1.89632484	121	.015672106	F(4, 121)	= 265.28
				Prob > F	= 0.0000
Total	18.5263224	125	.148210579	R-squared	= 0.8976
				Adj R-squared	= 0.8943
				Root MSE	= .12519

bs	Coef.	Std. Err.	t	P>|t|	[95% Conf.	Interval]
cook	.8783344	.1037971	8.46	0.000	.6728407	1.083828
ROA	-1.062624	.6233767	-1.70	0.091	-2.296762	.171515
ROD	.1448737	.1867136	0.78	0.439	-.2247752	.5145227
lq	.605211	.0497214	12.17	0.000	.5067745	.7036475
_cons	-.1307024	.0206338	-6.33	0.000	-.1715525	-.0898524

نموذج التأثيرات الثابتة

```
Random-effects GLS regression                   Number of obs      =       126
Group variable: ind                             Number of groups   =        14

R-sq:                                           Obs per group:
     within  = 0.8755                                         min =         9
     between = 0.9218                                         avg =       9.0
     overall = 0.8937                                         max =         9

                                                Wald chi2(4)       =    897.03
corr(u_i, X)   = 0 (assumed)                    Prob > chi2        =    0.0000
```

bs	Coef.	Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
cook	.6506926	.1054784	6.17	0.000	.4439587	.8574265
ROA	-.6816442	.5643074	-1.21	0.227	-1.787666	.424378
ROD	-.0103431	.1622646	-0.06	0.949	-.3283759	.3076896
lq	.6580856	.0495546	13.28	0.000	.5609602	.7552109
_cons	-.1107425	.0267943	-4.13	0.000	-.1632584	-.0582265
sigma_u	.06127568					
sigma_e	.09950995					
rho	.27493049	(fraction of variance due to u_i)				

نموذج التأثيرات العشوائية

```
Fixed-effects (within) regression               Number of obs      =       126
Group variable: ind                             Number of groups   =        14

R-sq:                                           Obs per group:
     within  = 0.8771                                         min =         9
     between = 0.9098                                         avg =       9.0
     overall = 0.8872                                         max =         9

                                                F(4,108)           =    192.73
corr(u_i, Xb)  = 0.3109                         Prob > F           =    0.0000
```

bs	Coef.	Std. Err.	t	P>|t|	[95% Conf.	Interval]
cook	.5178167	.1108147	4.67	0.000	.2981628	.7374706
ROA	-.6641886	.561005	-1.18	0.239	-1.776198	.4478207
ROD	-.1060517	.1599814	-0.66	0.509	-.4231626	.2110593
lq	.6821245	.0511009	13.35	0.000	.5808337	.7834154
_cons	-.0923039	.0218977	-4.22	0.000	-.1357088	-.0488989
sigma_u	.09821448					
sigma_e	.09950995					
rho	.4934484	(fraction of variance due to u_i)				

```
F test that all u_i=0: F(13, 108) = 6.42                     Prob > F = 0.0000
```

الملحق 2. نتائج اختبار Breusch and Pagan LM للمفاضلة بين النموذجين الأثر التجميعي مع نموذج التأثيرات العشوائية

```
Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test for random effects

        bs[ind,t] = Xb + u[ind] + e[ind,t]

        Estimated results:
                         |       Var       sd = sqrt(Var)
                ---------+-----------------------------
                      bs |    .1482106        .3849813
                       e |    .0099022        .0995099
                       u |    .0037547        .0612757

        Test:   Var(u) = 0
                                 chibar2(01) =     38.66
                              Prob > chibar2 =    0.0000
```

الملحق 3. نتائج اختبار hausman للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية

```
. hausman fe re
```

	Coefficients (b) fe	(B) re	(b-B) Difference	sqrt(diag(V_b-V_B)) S.E.
cook	.5178167	.6506926	-.1328759	.0339735
ROA	-.6641886	-.6816442	.0174556	.
ROD	-.1060517	-.0103431	-.0957085	.
lq	.6821245	.6580856	.024039	.0124755

```
                b = consistent under Ho and Ha; obtained from xtreg
     B = inconsistent under Ha, efficient under Ho; obtained from xtreg

  Test:  Ho:  difference in coefficients not systematic

              chi2(4) = (b-B)'[(V_b-V_B)^(-1)](b-B)
                      =          4.14
            Prob>chi2 =        0.3879
            (V_b-V_B is not positive definite)
```

```
. hausman fe re, sigmamore
```

	Coefficients (b) fe	(B) re	(b-B) Difference	sqrt(diag(V_b-V_B)) S.E.
cook	.5178167	.6506926	-.1328759	.0467754
ROA	-.6641886	-.6816442	.0174556	.1509239
ROD	-.1060517	-.0103431	-.0957085	.0376671
lq	.6821245	.6580856	.024039	.0193769

```
                b = consistent under Ho and Ha; obtained from xtreg
     B = inconsistent under Ha, efficient under Ho; obtained from xtreg

  Test:  Ho:  difference in coefficients not systematic

              chi2(4) = (b-B)'[(V_b-V_B)^(-1)](b-B)
                      =         13.08
            Prob>chi2 =        0.0109
```

للاستشهاد بهذا المقال وفق طريقة (APA) :

محمد إليفي وحمزة بلغالم. (2021). دور محددات الأمان المصرفي في الجهاز المصرفي الجزائري من منظور مقررات لجنة بازل 3 - دراسة قياسية للفترة 2009-2017. *مجلة المحاسبة، التدقيق والمالية*. المجلد 03 / العدد 02-2021.